المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

04/06/2015

العدل والإحسان تطالب بالكشف عن الحقيقة وجبر ضرر أسرة العماري

منصة الندوة

الرباط
أخبار اليوم

اجتمع المشاركون في ندوة صحافية نظمتها جمعية عائلة وأصدقاء وهيئة دفاع عائلة كمال عماري، أول أمس الثلاثاء، على ضرورة «كشف الحقيقة كاملة وتحديد المسؤوليات الفردية والمؤسسية ومحاكمة الجناة وكل المتورطين في القضية أمام قضاء مستقل ونزيه مع توفير كافة الضمانات لمحاكمة عادلة».

جاء ذلك في بلاغ تلاه إدريس واعلي، عضو هيئة الدفاع والمحامي بهيئة الرباط، الذي ذكر بالمراحل التي سبقت وفاة كمال عماري، وصولا إلى ما سماه بـ«التماطل القضائي» وقال: «بعد مضي أربع سنوات على هذه الجريمة النكراء، التي إلى جانب مسها بحياة الشهيد، وبالحقوق المادية والمعنوية لذويه ومعارفه وأصدقائه، فإنها مست بالحق في التظاهر السلمي وفي الانتماء، وفي المحاكمة العادلة والمساواة أمام القانون وأمام القضاء». الندوة التي سيرها محمد اغناج، المحامي بهيئة الدار البيضاء، وعضو هيئة الدفاع، تم تنظيمها بمدينة الرباط، وقد حضرها عدد من الفاعلين الحقوقيين والسياسيين، من بينهم المعطي منجيب، الأستاذ الجامعي، ورئيس جمعية «الحرية الآن». الذي وصف ما حصل لكمال عماري بـ «جريمة الدولة»، موجها أصابع الاتهام للجهاز الأمني. «الدولة تتدخل بكل قوتها من أجل عدم ترك العدالة تأخذ مجراها»، متسائلا «كيف يمكن لعشرات الأشخاص أن يشكلوا تهديدا لدولة تعتبر نفسها قوية وعريقة؟». من جانبه، قال عبد الحميد أمين، الرئيس السابق للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في كلمة ألقاها بالمناسبة «يجب أن نستمر في إنعاش ذاكرة الشعب المغربي لكي لا يفلت الجلادون من العقاب»، معتبرا مقتل عماري «ليس شبيها بملف المهدي بن بركة، لأن كل المعطيات متوفرة، لكن ليس هناك إرادة من طرف الدولة للكشف عن الحقيقة»، وأردف قائلا: «لا نريد معرفة الحقيقة من أجل الحقيقة فقط، بل بهدف المسائلة والمحاكمة أمام قضاء نزيه»، مطالبا بجبر الضرر لعائلته «كتعويض معنوي عن النازلة». «سيبقى مقتل كمال عماري يقض مضجعهم مثلما حصل مع المهدي بن بركة وعمر بنجلون»، بهذه العبارة بدأ المحامي والحقوقي عبد العزيز النويضي كلمته بعد تقديم العزاء لأسرته الصغيرة والكبيرة، وعبر النويضي عن استغرابه من وجود خرق لحقوق الإنسان. «كيف يعقل أن تكون انتهاكات لحقوق الإنسان بعد دستور 2011 وكل الإصلاحات التي رافقته»، وأضاف قائلا: «هذا دليل على أنه لم تطبق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي نصت على احترام حقوق الإنسان وعدم الإفلات من العقاب، وكذا ضمان عدم تكرار الانتهاكات». وذكر محمد بلعياط، رئيس جمعية عائلة وأصدقاء كمال، «أن عماري يعتبر شهيدا للحراك المغربي الذي مثلته حركة 20 فبراير، وقدم حياته في سبيل وصول أبناء المغاربة إلى مطالب الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية»، وأكد على عدم تنازلهم عن «كشف الحقيقة كاملة، وتحمل مسؤولية الاعتداء الشنيع وجبر ضرر أسرته»، مستغربا من «الاعتراف المحتشم بمسؤولية الدولة عن مقتل كمال، حيث لم يعقب تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان أي رد فعل جاد لاستكمال التحقيق والكشف عن الحقيقة». يذكر أن جمعية الوسيط لحقوق الإنسان قدمت تقريرا في سنة 2011 اعتبرت ما تعرض له كمال عماري «من اعتداء وعنف غير مبرر من طرف رجال الأمن في 29 ماي 2011، الذي كان السبب المباشر في التدهور الذي ستعرفه حالته الصحية، الذي سيؤدي إلى وفاته يوم الخميس 2 يونيو مع ما يترتب عن ذلك من مسؤوليات خاصة وعامة على مستوى التدبير الأمني إقليميا ووطنيا».

وفي تقرير آخر للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي تم تقديمه في إحدى جلسات البرلمان يوم 16 يونيو 2014، وجه أصابع الاتهام للأمن، إذ أكد على «الاستعمال المفرط وغير المتناسب للقوة في بعض الحالات في المس بالحق في الحياة (أسفي وأسا)، والمس بالسلامة البدنية لبعض المحتجين». وفي كل سنة تقوم جماعة العدل والإحسان بتنظيم وقفات ومسيرات احتجاجية وندوات تذكر فيها بملف مقتل كمال عماري خلال احتجاجات حركة 20 فبراير.

دبلوماسي أمريكي يجس نبض الحقوقيين حول الوضع بالمغرب

الرباط
إسماعيل حمودي

في زيارة لم يعلن عنها بشكل رسمي، سفير الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس حقوق الإنسان بجنيف، كيث هارير، اللقاء بأكثر من طرف حقوقي مغربي، بدافع الرغبة في الاطلاع على آفاق التجربة الحقوقية المغربية وإكراهاتها.

اللقاء الأول كان في بيت محمد أوجار، ، أول أمس، في إطار لقاء ودي وغير رسمي، مع مجموعة من الحقوقيين والناشطين في المجتمع المدني وبرلمانيين، منهم كمال الحبيب، رئيس المرصد المغربي للحريات العامة، وعبد الله ساعف، أكاديمي وعضو اللجنة الاستشارية لوضع دستور 2011، وإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبوبكر لاركو، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ومصطفى المنوزي، رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، وخالد الشرقاوي، الرئيس المؤسس للمركز المغربي لحقوق الإنسان، والحبيب بلكوش، رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، ومحمد الخشاني، رئيس الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة، وعبد الحفيظ بوسيف، المدير التنفيذي لمركز الشروق حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأحمد أرحموش، رئيس الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، والبشير الدخيل، قيادي مؤسس في جبهة البوليساريو سابقا، ورئيس منتدى بدائل، ورقية الدرهم، برلمانية عن الاتحاد الاشتراكي، وجميلة السيوري، رئيسة جمعية عدالة. وقد حضر المسؤول الأمريكي مرفوقا بمسؤول في السفارة الأمريكية بالرباط أما اللقاءات الأخرى، فقد كانت مع قيادة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وكشف الدبلوماسي الأمريكي عن مهمته للحقوقيين المغاربة، وقال إنها تتمثل في الاطلاع على التجربة الحقوقية المغربية، معبرا عن «إعجابه بها»، بل عبّر عن أمله في أن تصبح نموذجا يحتذى بالنسبة لدول المنطقة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقال إنها «تجربة استطاعت أن توازن بين الحفاظ على الخصوصية والانفتاح على مبادئ حقوق الإنسان في كونيتها».

بالمقابل، وجّه الدبلوماسي الأمريكي نقدا قويا إلى التجربة المصرية، وقال إن العسكر لم يكتف بـ«الانقلاب» على محمد مرسي، الرئيس المخلوع، بل يحاول «استئصال جماعة بكاملها»، من خلال «الأحكام السريعة» التي يصدرها القضاء المصري. واعتبر أن ما يحدث في مصر «سيعمّق الأزمة السياسية»، وقد «تكون له انعكاسات على استقرار مصر وعلى مستقبل المنطقة». وخصّ التنظيمات الإرهابية بالنقد كذلك، وقال إن تنظيم «داعش» يمثل «خطرا حقيقيا على المنطقة». وكشف المسؤول الأمريكي أن الزيارة تندرج في إطار جولة أوسع، تشمل أربع دول أخرى، هي الجزائر ونيجيريا وغانا والغابون، بنفس الرغبة والأهداف.

في الوقت ذاته، استمع الدبلوماسي الأمريكي إلى آراء حقوقيين وأكاديميين مغاربة، منهم عبد الله ساعف الذي تحدث عن المكتسبات التي تضمنها دستور 2011، فيما يخص حقوق الإنسان والحريات، ودافع ساعف عن فكرة مفادها أن المبادئ كما هي متعارف عليها دوليا أصبحت مكتسبا دستوريا، مؤكدا أن النقاش الجاري حاليا يتم حول «الآليات والضمانات» الكفيلة بالتنزيل السليم للمبادئ الدستورية.

وتحدث ساعف عن «التمييز» الذي جاء به دستور 2011 فيما يخص العلاقة بين السلطات، وقال إنه لم يصل إلى درجة الفصل بين السلط، أي المؤسسة الملكية، والحكومة، والبرلمان، والقضاء، لكنه ميّز بينها.

أما البشير الدخيل، رئيس منتدى بدائل، فقد تحدث عن قضية الصحراء انطلاقا من تجربته الشخصية، كيف بدأت البوليساريو كحركة تحرير من أجل استقلال الصحراء عن الاستعمار الإسباني إلى حركة تطالب بانفصال الصحراء عن المغرب، وكيف رفض هذا التحول من داخل قيادة البوليساريو، الأمر الذي انتهى به في السجن، ومن تم التفكير في العودة إلى بلاده. مؤكدا أن الصحراء مغربية، ويجب أن تبقى كذلك.

وتجنب الحقوقيون المغاربة توجيه أي انتقاد للوضع الحقوقي الحالي، بل تحدث الجميع بـ«نفس إيجابي»، وقال مصدر حضر اللقاء إن هناك طرفا مغربيا حاول دفع طرف مغربي ثان إلى انتقاد الحكومة فيما يخص السياسة الحكومية تجاه المجتمع المدني، لكنه امتنع، لأن ذلك شأن مغربي «بيناتنا»، ولا يمكن إقحام طرف أجنبي في الموضوع.

الوزيرة بسيمة حقاوي في عكاشة

on: 2015/06/04 8:45:14 صباحًا In: آش واقع, الرئيسية لا يوجد تعليقات

أنس العمري:

علمت "كود" أن بسيمة حقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، قامت، أمس الأربعاء، بزيارة المركب السجني عكاشة في الدار البيضاء، رفقة عضوة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وكشفت مصادر متطابقة أن زيارة بسيمة للسجن جاءت بعد ربط معتقلين الاتصال بها على هاتفها المحمول، مطالبين إياه بزيارتهم لعرض معانتهم عليها، بعد عدم إيجاد شكاياتهم المتكررة آذانا صاغية.

وحسب ما علمته "كود"، فإن المعتقلين يشتكون من تنقليهم إلى سجون أخرى، وهو ما صعب عليهم التركيز في مراجعة دروسهم استعدادا لاجتياز الامتحانات.

http://www.goud.ma/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%B3%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%83%D8%A7%D8%B4%D8%A9-148503/

بوليميك. المطالبة برفع الوصاية عن جسد المرأة

سكوب ـ متابعة

طالبت شبكة أناروز لمراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي برفع الوصاية عن أجساد النساء ورفع الوصاية عن حرية النساء في اتخاذ القرار الذي يخص اختيار الأمومة أم لا ورفع التجريم عن الإجهاض الطبي.

وهاجمت شبكة أناروز عبر بيان لها ، يحمل شعار "ارفعوا الوصاية عن أجساد النساء" (هاجمت) كلا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة العدل والحريات ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمناسبة المشاورات التي نظمها المجلس حول الإجهاض، موضحة أنها طرحت فيها – إلى جانب الجمعيات والشبكات ـ تصورها وفق المرجعية الحقوقية التي يكرسها دستور 2015 والمواثيق الدولية في المجال، على مقترحات تأخذ بعين الاعتبار الحقوق الصحية للنساء كما تعرفها منظمة الصحة العالمية والتي لا تقتصر على الصحة النفسية والعقلية والجسدية بل تشمل أيضا الصحة الاجتماعية.

واعتبرت شبكة أناروز أن حصر الحق في الإجهاض على حالات الحمل الناتج عن زنا المحارم أو الاغتصاب أو التشوهات الخطيرة للجنين، اعتمد على مقاربة أخلاقية تقليدية ومحافظة تكرس دونية المرأة وعدم أهليتها مما يؤدي إلى إجهاض حقها في الإيقاف الإرادي للحمل ويفتح الباب لتنامي ظاهرة الأطفال المتخلى عنهم وتنامي الإجهاض السري وما يمثله من مخاطر على صحة وحياة المرأة.

واستنادا إلى ما تراه الشبكة اعتبارات وجب الاعتماد عليها وانطلاقا من قناعتها، أكدت أن للنساء الحق في اتخاذ القرارات الشخصية في إطار الحريات الفردية، وطالبت الحكومة برفع الوصاية عن حرية النساء في اتخاذ القرار الذي يخص اختيار الأمومة أم لا ورفع التجريم عن الإجهاض الطبي، وتجريم الإجهاض القسري والسري، وإدراج الإيقاف الاختياري للحمل والإجهاض الطبي ضمن مدونة الصحة العمومية.

http://www.scoop.ma/news11238.html

المغرب ينظم ندوة دولية بشأن دور المجتمع المدني في مناطق الحكم الذاتي

ندوة دولية بشأن دور المجتمع المدني

الدار البيضاء- جميلة عمر

نظمت التمثيلية الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة، الاثنين الماضي، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، ندوة دولية حول "المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بمناطق الحكم الذاتي: دور ومسؤوليات".وتهدف الندوة إلى تسليط الضوء على المبادرة المغربية للحكم الذاتي في جهة الصحراء في ضوء الجهود المبذولة من قِبل المغرب في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والبشرية لهذه المنطقة.

وترأس الندوة المستشار الرئيسي لمركز السياسة والأمن في جنيف، مارك فينو، وأطرها عدد من الخبراء والباحثين والأكاديميين ينتمون للبلدان الأربعة السابقة الذكر، وحضرها على الخصوص سفير المغرب لدى الأمم المتحدة، عمر هلال.

وفي كلمة افتتاحية، ذكر فينو بمقتضيات المبادرة المغربية للحكم الذاتي في منطقة الصحراء المتعلقة باحترام حقوق الإنسان ودور المجتمع المدني في هذا الجانب، مشيرًا إلى أن عدد ومجالات أنشطة المنظمات غير الحكومية ما فتئ يتزايد في المغرب، إذ يقدر عدد الجمعيات الآن بحوالي 51 ألف جمعية، أكثر من 3 آلاف منها توجد في الأقاليم الصحراوية.

وأضاف، في هذا الصدد، أن أحد الأقاليم الصحراوية يتوافر على معدل 376 منظمة غير حكومية لكل مئة ألف نسمة، أي أكثر مرتين ونصف عن المعدل الوطني، وأن السلطات المغربية، وبتوصيات من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قامت أخيرًا بتسجيل جمعيات تدافع عن الأطروحات الانفصالية بالصحراء، ما يعتبر دليلاً على "حس حرية التعبير وتأسيس الجمعيات في المغرب.

من جهتها، ركزت مدير البحوث في منتدى جنوب آسيا لحقوق الإنسان، ريتا مانشاندا، على قضية الحكم الذاتي في منطقة نيغالاند شمال شرق الهند، لتقوم الخبير إثر ذلك بتقديم تحليل مقارن لهذه الحالة مع مخطط الحكم الذاتي المقترح من قِبل المغرب لأقاليم الصحراء، لاسيما فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، والحقوق الأساسية، وتعزيز الحقوق الاجتماعية والثقافية، والسيادة الاقتصادية والاعتراف بدور المنظمات غير الحكومية.

وخلصت مانشادا إلى أن التجربة الهندية تقدم دروسًا مهمة يمكن للمغرب أن يستفيد منها من أجل تفعيل الحكم الذاتي.

من جانبها، قدمت منسق شؤون النساء الأفرو- كاريبيات، سوكورو وودز، وضع منطقتين تتمتعان بالحكم الذاتي بالساحل الأطلسي لنيكاراغوا، مبرزة أوجه التشابه والاختلاف في مقتضيات الحكم الذاتي بالمنطقتين وبالصحراء، عبر مقارنة دستوري البلدين، وكذا القوانين الوطنية المتعلقة بالحكم الذاتي.

وركزت لاسيما على حماية حقوق المرأة، وحرية تأسيس الجمعيات، والمساءلة، وآليات التنسيق بين الدولة والمجتمع المدني، ودور المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، معتبرة أن المجتمع المدني يعد "حامي الحكم الذاتي وحقوق الإنسان".

أما المدير التنفيذية للصندوق الأوروبي للبلقان، هيرفي مورفاي، فقد تطرقت إلى تاريخ منطقة فويفودينا في صربيا وإلى مختلف الجوانب المرتبطة بوضع الحكم الذاتي بهذه المنطقة، مشيرة إلى عدد من الأمثلة المتطابقة بين فويفودينا والصحراء، خاصة فيما يتعلق بمعالجة انتهاكات الماضي والتركيز على المستقبل، ودور الشباب، واستخدام الفن والثقافة والتربية السياسية والتعاون الإقليمي.

وشكلت الندوة مناسبة لمقارنة الإجراءات المتبعة بمناطق الحكم الذاتي في شمال شرق الهند، والساحل الأطلسي لنيكاراغوا، وفويفودينا في صربيا، والأندلس في إسبانيا، فيما يتعلق بالدور المنوط بالمنظمات غير الحكومية التي تمثل المجتمع المدني.

http://www.almaghribtoday.net/news/pagenews/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D9%86%D8%B8%D9%85-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A.html

المغرب: حزب خالف تعرف

JUN 4, 2015

مولاي التهامي بهطاط

هناك إشكالية رافقت الحياة السياسية المغربية في العقدين الأخيرين، وتكرست أكثر في السنوات القليلة الماضية تحت مسميات متعددة منها التوافق، والمقاربة التشاركية..

أذكر بداية أن أحد العمداء الفرنسيين –ولقب العميد ((DOYENيطلق على كبار فقهاء القانون في فرنسا– علق على تجربة ''التناوب التوافقي'' التي دشنها المغرب نهاية تسعينيات القرن الماضي، بأن منطق الأشياء يقضي بضرورة وجود المفهوم أولا، قبل صياغة المصطلح الذي يعبر عنه، لكن في المغرب حدث العكس، حيث سبق المصطلح المفهوم، وهذه طريقة كاريكاتورية لتصوير أسلوب النخبة السياسية والقانونية والإعلامية المغربية في تسويق مصطلحات بشكل مبكر للتعبير عن مفاهيم لازالت في رحم الغيب.

وأظن أن الرجل لو عاش إلى يومنا هذا، لطالب بإدراج مادة في القانون الجنائي –الذي يثار حوله الكثير من الضجيج حاليا– تعاقب كل من يدعو أو يمارس أي فعل أو قول مشتق من مادة ''شارك'' أو مادة ''توافق''.. التي تسببت في خسائر فادحة للمغرب، بل تحولت في السنوات القليلة الماضية – وتحديدا منذ إقرار دستور 2011 – إلى أداة للعرقلة ووسيلة للابتزاز.

ولهذا يبدو أننا انتقلنا من مرحلة إطلاق المصطلحات على مفاهيم غير موجودة، إلى مرحلة، قلب قواعد الديموقراطية رأسا على عقب، بحيث إنه لم يعد مسموحا للأغلبية ان تتكلم، حتى لو كانت أغلبية صريحة، بل صار من حق الأقلية ان تفرض وجهة نظرها، وكل محاولة للاحتكام إلى منطوق الدستور وابجديات الديموقراطية، يقابل بمناحة على إهدار ''المقاربة التشاركية'' وإلغاء ''التوافق''.

والخطير أن هذا ''التهريج'' لم يعد مقصورا على أحزاب المعارضة، التي وصلت إلى مستوى غير مسبوق من الإفلاس، بل صارت حتى جمعيات مكونة من شخصين أو ثلاثة تلجأ إليه، وتعتبر أن أي قرار يتخذ دون ''موافقتها'' بمثابة خرق للدستور، وإجهاز على الديموقراطية.

إننا إذن أمام صورة كاريكاتورية تؤكد مدى التشوه الذي لحق المشهد السياسي المغربي، حيث لم تعد هناك خطوط فاصلة بين الحزبي والنقابي والجمعوي، بل إن جمعيات أصبحت تتصرف كأحزاب سياسية.

والأخطر من ذلك، أن بعض الأقليات التي تعيش على هامش هوامش المجتمع تتصرف وكأنها الأغلبية، التي لا يمكن تجاوز رأيها، ولا تمرير ما لا يتوافق مع ''فلسفتها في الحياة''.

ولا نحتاج هنا إلى ضرب أمثلة، ففي كل يوم هناك معركة تدور بنفس المنطق وبنفس الأدوات، وبنفس المبررات.

ففي قضية الإجهاض مثلا، شاهدنا نفس الاصطفاف، ونفس الضجيج، لكن الغائب الأكبر كان هو صوت الأغلبية الصامتة، التي يبدو أنها غسلت يديها من ''الناس اللي فوق'' وصرفت اهتمامها كلية لهمومها المعيشية اليومية، فـ''الكلام في السياسة'' لن يطعم فما جائعا ولن يشتري دواء لمريض، ولن يؤدي كراء أو فاتورة ماء أو كهرباء في نهاية الشهر..

ولعل هذه الاستقالة الشعبية العامة من الاهتمام بالشأن العام، هي ما فتح شهية البعض ليصول ويجول خاصة وأن وسائل الإعلام، سواء منها العمومية أو الخاصة، تساهم في تضبيب الصورة، وفي تضخيم أحجام بعض الكائنات المجهرية، التي تصدق في النهاية أنه لا رأي بعد رأيها.

لكن هذا الانتفاخ سرعان ما يصطدم بحقائق الواقع العنيدة.

فالدكتور الشرايبي مثلا، الذي يعتبر حامل لواء الإجهاض في المغرب، والمنظر الأكبر في هذا المجال، حينما طلبت منه مذيعة ''فرانس 24'' التعليق على خلاصة عمل اللجنة التي كلفها ملك البلاد بهذا الملف، أجاب بأنه لا يمكنه ان ''يعلق على قرار ملكي''، أي أن الرجل لحس مواقفه السابقة، التي لم تكن مبنية على تحليل علمي أو منطق طبي.

وهذا مجرد مثال لنخبة تتخفى خلف شعارات العلم بينما يؤكد الواقع أن الأمر لا علاقة له لا بالعلم ولا بالطب ولا بحقوق الإنسان..

وهو مشهد تكرر بشكل اكثر وضوحا على هامش النقاش الحامي الذي واكب عرض مسودة القانون الجنائي.. حيث ارتفعت نفس الأصوات المعروفة،

لانتقاد المسودة بكاملها، رغم أن الضجيج ثار أكثرحول بعض النقط ''المثيرة'' التي راهن البعض عليها ليقينه بأنها ستكون أكثر استدراجا لردود الفعل الغاضبة.

اليوم لو نزلت إلى أي شارع أو زقاق، أو دخلت أي مقهى وسألت الناس دون انتقائية : هل تؤيد إعدام القاتل؟ ما الجواب الذي يمكن ان تسمعه من الأغلبية الساحقة؟

ألن يقول كثيرون إن الإعدام أقل ما ينبغي أن يعاقب به القتلة؟

ونفس الخلاصة يمكن أن يصل إليها أي استطلاع رأي أو استفتاء حول ازدراء الأديان، والمجاهرة بالفطر خلال رمضان.. لكن الأصوات المعلومة، تعتبر نفسها أكبر من الأغلبية وأكبر من الشعب نفسه..

ولهذا، فهؤلاء لا يكتفون بإبداء آرائهم، او تسجيل مواقفهم، بل يعتبرون أنه ليس من حق الأغلبية أن تفرض رأيها وفق ما هو معمول به في كل بقاع العالم المتحضر، وأكثر من ذلك، يرون أن عدم نزول الأغلبية على رأي الأقلية هو ''استبداد'' .. وأضف إلى ذلك ما شئت من مصطلحات القاموس الذي يطرب ''الجهات المانحة'' التي عادة ما تحدد قيمة ''الدعم'' بناء على نوع وحجم ''الشعارات المرفوعة''.

وإذا كان هذا متصورا ومقبولا –ولو على مضض– من جهات ''مستقلة'' اختارت معسكرها وانتهى الأمر، فإنه تصرف غير مقبول حين يصدر من مسؤول عمومي، يمثل مؤسسة دستورية ينبغي ألا تعكس فقط ألوان الطيف الحاضرة في المجتمع، بل أن تراعي موازين القوة بين الأغلبية والأقلية، خاصة إذا كانت هذه الأقلية في حدود عشرات الأشخاص.

لقد انشغل المتابعون والمحللون بـ''السجال'' الذي دار مؤخرا بين رئيس الحكومة وأمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حول ظروف التخفيف التي يستفيد منها الزوج الذي يرتكب جريمة قتل عندما يفاجئ زوجته متلبسة مع عشيقها بالفعل الفاضح.

ما أثارني في هذا الموضوع ليس برود السيد الأمين العام، ولكن كونه نسي –أو تناسى على الأصح بما أنه رجل قانون وحقوق إنسان– أن القوانين توضع على أسس موضوعية، وليس شخصية.

فالمشرع حين يصوغ نصا قانونيا، يخاطب ''العامة'' وليس الحالات الاستثنائية.

فكم عدد الأزواج الذين يمكنهم ارتكاب جريمة قتل عندما يجدون أنفسهم أمام خيانة زوجية بالصوت والصورة؟ أكيد أنهم أغلبية ساحقة، ولهؤلاء يتم التشريع وليس للحالات الشاذة.. فالشاذ لا يقاس عليه..

ففي حي يعقوب المنصور بالرباط، هناك شخص مشهور فقد بصره بسبب ارتفاع ضغط الدم في العين، لأنه ضبط زوجته وهي تخونه.. رأى بعينه ولم يخبره احد..

فالرجل لم يقتل، ولم يتصل بالشرطة.. وإنما كان الهاجس الذي أفقده حاسة البصر هو الأبناء الثلاثة الذين كانوا نتاج زواجه، فالسؤال الذي نخره طيلة اسابيع هو: هل هؤلاء الأولاد منه أم أنهم محسوبون عليه فقط؟.. وقد ''جرى وجارى'' لشهور من أجل إقناع المسؤولين بإجراء خبرة الحمض النووي التي كلفته أكثر من 9000 درهم، بعد ''هياط ومياط وشفاعة من قريش'' كما يقال.. وتفهم لوضعه من طرف النيابة العامة..

فهل نبني على هذه الحالة الفريدة أحكاما ونحولها إلى نصوص قانونية تلزم ملايين الأزواج الذي ليسوا جميعا مثل ضرير يعقوب المنصور ولا في برود السيد الصبار؟..

وعلى كل ليست هذه هي الخرجة الأولى غير الموقفة لأصحاب الأمر والنهي في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فكثير من رموزه يخلطون بين الخاص والعام، وينسون انهم يتكلمون باسم مؤسسة دستورية، بل كثيرا ما يعبرون عن آرائهم الشخصية ''الشاذة'' في منتديات دولية دعوا إليها بصفتهم الوظيفية.

إن دور هذا المجلس ليس المساهمة في إشعال الفتن داخل الوطن، ولا الاصطفاف إلى جانب الأقلية المقيمة في الهامش طواعية، وباختيارها، والتي لا وزن لها أصلا في المجتمع، ولا تسمين ''الغول الحقوقي'' الذي سينضاف إلى لائحة الغيلان التي تمارس الابتزاز سرا وعلنا في الأقاليم الجنوبية، ولن نتأخر طويلا قبل أن تتعزز لائحة ''الأعيان'' بأسماء بعض ''الحقوقيين'' الذين ساهم مجلس السيد اليزمي وتابعه الصبار في فتح المجال أمامهم لـ''يتضخموا''، بينما نلاحظ أنه كلما اقترب موعد تجديد ولاية المينورسو إلا أصيبت الدولة المغربية بالإسهال خوفا من إضافة سطر ''مراقبة حقوق الإنسان''..

فهل تم إحداث هذا المجلس ودسترته لحماية المجرمين والقتلة، وافتعال المعارك الفارغة مع الحكومة وبعض الأحزاب؟ أم لتسويق الصورة الحقوقية للمغرب الجديد؟

إن من يقرأ تقارير المنظمات الدولية حول حقوق الإنسان بالمغرب يفاجأ بأنها لا تختلف كثيرا عما كان يصدر على زمن البصري، بل ازدادت سوءا، والسبب هو أن بعض "المناضلين السابقين" الذين يعيشون تقاعدهم المريح في مجلس غير منتخب وغير مراقب ولا يحاسبه احد، مهتمون فقط بالحضور الإعلامي في القضايا الصغيرة الداخلية بدل أداء المهمة التي يفترض أنه لا شغل لهم سواها، أي اختراق الجبهة المعادية، ومحو الصورة الكئيبة التي يتم رسمها للمغرب في الوسط الحقوقي الإفريقي والدولي، خاصة في ظل ارتباط ملف الصحراء بهذا الجانب..

ما الذي يهم المغرب والمغاربة من ردة فعل عضو في هذا المجلس "الخارق" على ضبط شريكة حياته على سرير شخص آخر؟

أن يتصل بالشرطة أو يذهب إلى غرفة أخرى لتدخين سيجارة واحتساء فنجان قهوة.. هذا شأنه.. لكن أن يحاول فرض وجهة نظره على شعب بأكمله، فتلك إشارة دالة على البرج الذي تعيش فيه هذه العينة التي تنظر باستعلاء للمغاربة، وتعتبر أنهم أدنى من أن يسمح لهم بالتفكير او التعبير عن آرائهم..

وربما هذه هي الإشكالية الحقيقية التي تجعل وجود مجلس حقوق الإنسان كعدمه، لأن الماسكين بزمامه ينتمون على الفصيلة التي تعتبر نفسها ضمن طبقة "الفلاسفة" التي اسند إليها أفلاطون حكم جمهوريته الفاضلة..

أظن أن الأوان قد حان، لتصحيح وضع استمر أكثر مما يجب.. فمن قدموا أنفسهم طيلة عقود كضحايا عهد سابق، وسوقهم الإعلام كقادرين على صنع معجزات في مجال العلاقات الدولية، اتضح أن العصر تجاوزهم، وان المغرب في حاجة إلى جيل جديد من المناضلين القادرين على تحقيق الكثير دون أن يستفيدوا من الوضع المادي والاعتباري (مرتبة وزير) الذي يضمنه منصب على رأس مجلس لم ينتخبه أحد، ولم يمنحه الثقة لا برلمان ولا حتى مجلس جماعة قروية..

وأظن أن الأخبار التي تتحدث هنا وهناك عن غضب شعبي أو محاولة اقتحام مركز امني للبطش بمتهم في جريمة قتل أو اغتصاب، هي مؤشر خطير على ما قد يحدث في المستقبل القريب.. ولا ينبغي أن نستغرب إذا سمعنا عن تشكيل لجان للدفاع الذاتي أو مليشيات لمطاردة المجرمين، بما ان هم بعض سكان المؤسسات الدستورية هو الحرص على راحة القتلة والمنحرفين، ولو على حساب معاناة الضحايا.

http://www.raialyoum.com/?p=267382

Code de la presse: le CNDH veut plus de protection pour les journalistes

Mohamed Sebbar et Driss El Yazami. Crédit: DR
4 juin
06:452015

☐ Par Nizar Bennamate

Le CNDH vient de rendre public son avis sur le projet de Code de la presse. Dans ce document, il plaide pour un texte plus libéral.
Alors que le Code de la presse doit être prochainement présenté au Parlement, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) livre son avis sur le texte.
D'abord le CNDH a tenu à exprimer ses réserves sur les qualificatifs donné à la définition de l'information « claire, précise et concise » qui « risque d'élargir le pouvoir discrétionnaire du juge ». Le CNDH juge que le renvoi aux « règles de rédaction professionnelle reconnues » suffit à définir une information.
Protection du journaliste
Le Conseil recommande également l'intégration d'un article reconnaissant « la présomption de bonne foi des journalistes ». Une suggestion motivée par le fait que le Conseil estime que « la présomption de bonne foi prévu à l'article 96 de l'avant-projet a une portée limitée puisqu'elle concerne uniquement la publication des informations sur les affaires en cours devant la justice ». L'institution dirigée par Driss El Yazami veut faire de ce point un « principe majeur déterminant l'interprétation juridique de toute disposition légale régissant l'exercice de la liberté des médias ».
Le document du CNDH fait également part de la volonté du Conseil de « consacrer le principe de protection des journalistes dans le cadre de l'exercice de leur profession ». Afin d'arriver à cette consécration, l'institution suggère une série de mesures, législatives mais pas uniquement. Le CNDH recommande également de sensibiliser les personnes détentrices d'informations sensibles. Parmi lesquels les représentants de « l'appareil judiciaire, des membres de la force publique et du personnel militaire, ainsi que des journalistes et de la société civile ». Enfin, les dernières mesures visent à surveiller le signalement des agressions visant les journalistes et à poursuivre et signaler les commanditaires de ces actes d'agression.
Dans son avis, le CNDH plaide également pour la limitation des cas dans lesquels la justice peut demander à un journaliste de révéler sa source. Les cas où un journaliste peut être appelé à révéler sa source doivent, selon le Conseil, être « définis d'une manière précise et explicite » et justifiés « par un impératif prépondérant d'intérêt public ». On notera bien qu'en vertu de l'éthique journalistique, un journaliste ne doit pas révéler ses sources. Cette éthique n'a, toutefois, aucune valeur juridique.

Presse électronique

L'avis du CNDH porte également sur la presse électronique. A ce sujet, un article du projet de loi élaboré par Mustapha El Khalfi prévoit que « le journal électronique qui s'inscrit volontairement au domaine [avec une extension en] « .ma» est éligible pour bénéficier des mesures incitatives publiques dédiées à ce secteur ». Pour le CNDH ce point doit être supprimé afin d'éviter tout « effet discriminatoire » pour les supports n'ayant pas fait ce choix.

Dans son avis, le CNDH suggère également d'amender les dispositions de l'article 218-2 du Code pénal relatif à l'apologie du terrorisme. A titre d'exemple, le Conseil suggère au ministère de la Communication de s'inspirer du Conseil de l'Europe, qui définit l'apologie du terrorisme de la manière suivante : « la diffusion ou toute autre forme de mise à disposition du public d'un message, avec l'intention d'inciter à la commission d'une infraction terroriste, lorsqu'un tel comportement, qu'il préconise directement ou non la commission d'infractions terroristes, crée un danger qu'une ou plusieurs de ces infractions puissent être commises ». Suffisant pour éviter une nouvelle affaire Ali Anouzla ?

http://telquel.ma/2015/06/04/code-presse-cndh-protection-journalistes_1450281

Le traitement du phénomène migratoire souffre d'une crise de gouvernance internationale nécessitant des efforts locaux et régionaux (M.Yazami)

Rabat, 01 juin 2015 (MAP) - Le traitement de la question de la migration et de l'asile souffre d'une crise de gouvernance internationale, qu'illustre le faible impact des rapports onusiens et internationaux relatifs à ce phénomène, d'où la nécessité de déployer des efforts notamment sur les plans local et régional dans les pays concernés afin d'en limiter les effets négatifs, a estimé, lundi à Rabat, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

Intervenant lors de la séance d'ouverture d'une réunion extraordinaire du Comité sur les migrations de l'Internationale socialiste (IS), tenue en partenariat avec le groupe socialiste à la Chambre des Représentants, M. El Yazami a indiqué que l'augmentation des flux migratoires et des demandes d'asile est due à la mondialisation du phénomène, à l'amélioration du niveau d'enseignement des migrants des deux sexes, à la part grandissante des jeunes parmi ces candidats à l'émigration qui cherchent à tout prix une chance pour une vie meilleure.

Tous les pays du monde, y compris en Amérique et en Europe, sont concernés par ce phénomène planétaire, a-t-il souligné, notant que chaque année 15.000 Marocains émigrent, alors que l'Allemagne, par exemple, accueille chaque année quelque 180.000 immigrés.

Après avoir relevé que la majorité de ces personnes résident de façon réglementaire dans les pays d'accueil, M. El Yazami a pointé du doigt la tendance à l'instrumentalisation politique de la question migratoire, en particulier lors des campagnes électorales des partis de droite, qui portent un jugement négatif sur les immigrés, en leur imputant la responsabilité des crises économiques et des problèmes sociaux de leurs pays.

Il a, à cet égard, rappelé que le degré de démocratie se mesure également par la qualité d'accueil des migrants, dont le nombre est estimé à 350 millions de personnes à l'échelle mondiale, soit seulement 3 pc de la population mondiale, ajoutant que le mouvement migratoire a de tout temps représenté une source de richesse pour les pays d'accueil, d'où l'intérêt de mettre à profit ce phénomène au bénéfice des pays émetteurs et récepteurs.

De son côté, le président du Comité de l'IS sur les migrations, Habib El Malki, a indiqué que cette rencontre vise à mettre en place un plan d'action et à se concerter sur un certain nombre de mesures permettant de limiter les effets négatifs de la migration, dans une démarche ambitieuse plaçant l'humain au centre des intérêts de l'IS.

La problématique migratoire, que ce soit dans son aspect régional ou international, fait désormais partie intégrante du champ d'action de l'IS, qui s'intéresse en particulier aux dimensions culturelles, politiques et humanitaires du phénomène, avec pour priorité la défense de la dignité humaine.

Cette réunion extraordinaire intervient à un moment marqué par la multiplication des événements tragiques liés à l'émigration, ce qui rend nécessaire une action urgente de l'IS en vue de contribuer aux efforts visant à éviter ces drames humains.

Pour sa part, le secrétaire général de l'IS, Luis Ayala, a indiqué que le phénomène de l'immigration représente un défi pour les socialistes du monde entier, insistant sur l'importance de mettre en place de nouvelles politiques et approches pour faire face aux répercussions de cette problématique.

Il a, à cet égard, appelé les partis et organisations socialistes à s'impliquer davantage dans la défense des droits de l'Homme et plus particulièrement des migrants et demandeurs d'asile, conformément aux principes universels.

M. Ayala a, par ailleurs, fait remarquer que la situation des migrants ne cesse de se détériorer notamment dans les pays qui connaissent des crises politiques et sécuritaire en Afrique, en Asie et en Europe, notant que les organisations affiliées à l'IS n'ont pas bien accompagné par le passé les évolutions qu'a connues cette question.

Prenant la parole, le premier secrétaire de l'Union socialiste des forces populaires (USFP), Driss Lachgar a estimé que les défis imposés par la problématique de l'immigration et de l'asile requièrent l'adoption par le Comité de l'IS sur les migrations d'une approche sérieuse axée sur une dimension humaniste intégrée en conformité avec les principes et valeurs socialistes.

Il a également rappelé que la situation d'instabilité dans certains pays du sud de la Méditerranée figure parmi les causes de la problématique de l'immigration et d'asile, exprimant sa préoccupation face aux liens entre la montée de l'immigration clandestine et le développement des réseaux de trafic d'armes et du terrorisme.

M. Lachgar a en outre souligné que le Maroc a constitué, à travers l'histoire, un modèle de pluralisme culturel, notant que la Constitution du Royaume insiste sur la diversité et la pluralité comme composantes de l'identité nationale.

Il a, sur un autre registre, évoqué les défis que représente la question de l'immigration pour le Maroc en tant que point de transit vers l'Europe, précisant que ces défis ont des dimensions économiques, sécuritaires et humanitaires.

Cette rencontre à laquelle prennent part des représentants de l'IS de plusieurs pays est marquée par des exposés traitant de plusieurs thèmes, dont la problématique des demandeurs d'asile et la responsabilité éthique et humaine de l'IS face à la question de l'immigration. (MAP). HE/IH---BI/TRA. MR.

http://www.menara.ma/fr/2015/06/02/1626949-le-traitement-du-ph%C3%A9nom%C3%A8ne-migratoire-souffre-dune-crise-de-gouvernance-internationale-n%C3%A9cessitant-des-efforts-locaux-et-r%C3%A9gionaux-m-yazami.html